إستراتيجية " الجزائر الإلكترونية 2013 " : فجوة النظرية والتطبيق

د. خالد قاشي
جامعة البليدة

أ. لواج منير
جامعة جيجل

أ. جبلي حسيبة
جامعة جيجل

مقدمة :

إن مبدأ الإصلاح الإداري والحكومي في إطار معطيات القرن الحادي والعشرين يقوم على تعميق مشروع الحكومة الإلكترونية من منطلق الإصلاحات الإستراتيجية. حيث شوهدت في هذا الجانب أعمال جادة صرحت بها مختلف الحكومات بخصوص تبني مشروع الحكومة الإلكترونية. والتي تتطلب توافر مقومات عديدة، تتقدمها الإرادة السياسية، والوعي لدى المواطن، وتوافر التقنيات والمهارات، وكذلك النية الصادقة والعزم على بناء عقد جديد بين الحكومة والمواطن. وفي هذا السياق فإن الحكومة الإلكترونية ليست وصفة جاهزة للإستخدام، وإنما تستلزم التهيئة المناسبة لمقوماتها العديدة، لأن العوامل البيئية الداخلية والخارجية تلعب دوراً حاسماً في ترسيخها وتعزيزها.

وإذا كان البعض يستخدم عبارة "الحكومة الإلكترونية" للحديث عن عملية استخدام وسائل الإعلام والإتصال وتقنياته الحديثة لتطوير أداء الإدارة، ولاسيما تلك التي لديها علاقة مباشرة بالمواطن فإن البعض الآخر لا يرى داعياً لاستعمال مثل هذه العبارة ويقترح الإكتفاء باستخدام عبارة "الإدارة الإلكترونية" لتأدية المعنى ذاته. على اعتبار أن الإدارة الإلكترونية هي الجزء، وتختص بتحويل جميع المعلومات والوظائف الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة ولا يخرج ذلك عن

المنارة للاستشارات

حدود الإدارة، أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، وتعني العمليات الإلكترونية التي من خلالها يتم الربط بين الإدارات التي تطبق الإدارة الإلكترونية.

وفي سبيل التوفيق بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها إدارات الدولة، نتبنى الرأي الذي مفاده أن تعبير الإدارة الإلكترونية هو المصطلح الأقرب لتحقيق ذلك التوافق على أساس أن المراد ليس ممارسة سلطة الحكم بطريقة إلكترونية، وإنما المقصود إدارة الأمور بطريقة إلكترونية سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي.

وفي ظل اعتماد الكثيرة من دول العالم على سياسات عمومية لإدخال الرقمنة إلى جميع الميادين الإقتصادية منها والطبية والإجتماعية والإدارية ورفع شعار "المواطن زبون الحكومة" سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني إستراتيجية **"الجزائر الإلكترونية 2013" (Stratégie e-Algérie 2013)** وهي إحدى المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، بداية من عام 2009 في إطار مشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والإتصال. ويهدف المشروع أساساً إلى عصرنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في كل مؤسسات الدولة، وتنحصر أهدافه في ثلاثة عشر (13) محوراً رئيسياً سطرت على مدى خمس سنوات.

ونحن في عام 2013 موعد اكتمال مشروع "الجزائر الإلكترونية"، لا نرى أي من ملامحه تتضح على أرض الواقع، وحسب السيد: غرار يونس، خبير في تكنولوجيات الإتصال ومستشار سابق بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، فقد عجزت الهيئة الوصية عن إطلاق كل البرامج التي كانت مقترحة في إطار مشروع القرن "الجزائر الإلكترونية 2013"، مما جعل المشروع لا يتخطى عتبة الإعلان ليبقى التنفيذ بعيداً عن الواقع. لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة

المنارة للاستشارات

الكشف عن المشاكل والصعوبات التي عرقلة سير هذا المشروع. من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي النقائص والتحديات التي واجهة تجسيد مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013" وأبقته بعيداً عن أرض الواقع؟**

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

أولاً- مؤشرات قياس الجاهزية الإلكترونية في الجزائر.

ثانيًا- مضمون إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013".

ثالثًا- معوقات تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013".

رابعًا- تمديد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" إلى نهاية 2018.

أولاً- مؤشرات قياس الجاهزية الإلكترونية في الجزائر

تنطلق خطوات التطوير الأولى في التأسيس لمشروع الحكومة الإلكترونية، نحو إيجاد واقع وبيئة مناسبة لإحداث تحول ناجح، وانطلاقاً من ذلك هناك مجموعة من الإستعدادات والتجهيزات، التي تشكل الأرضية الأساسية، وتعبر عن مستوى الجاهزية الإلكترونية، كمرحلة أولية ضمن خطوات التحول الإلكتروني. ويتوقف تحديد الجاهزية الإلكترونية في الجزائر على جملة من المؤشرات هي:

1. مؤشر الوصول إلى الشبكة:

يمثل انتشار الانترنت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الإلكتروني مرحلة هامة في إرهاصات الإنتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والإتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر، وبالنظر إلى درجة وصول الأفراد إلى الشبكة، يمكن القول أن دخول الانترنت إلى الجزائر في مارس 1994عن طريق مركز *(cerist)* وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، قد أعطى إمكانية جديدة لإعادة صياغة إستراتيجية حديثة، وتنظيم الخدمات والمهام بسرعة وفي وقت وجيز، وبالتالي فبيئة التكنولوجيا الحديثة تسيطر عليها شبكة الانترنت كشبكة يمكن الوصول إليها من طرف فئة كبيرة من أفراد المجتمع، فبالرغم من

المنارة للاستشارات

البدايات المحتشمة لتطور الشبكة مع أول دخول لها، وفي السنوات الأولى من انطلاق خدماتها في الجزائر، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت شبكة أساسية في تقديم خدمات الإتصال، حيث كانت استفادة الأفراد في البداية من خدمات شبكة الانترنت داخل نطاق المراكز العلمية والبحثية لتنتقل بعدها إلى جهات أخرى.[1]

وبعد عامين من دخول الانترنت إلى الجزائر، بلغ عدد الهيئات المشتركة بالانترنت حوالي 130 هيئة، وفي سنة 1999 قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الإقتصادي، 150 في القطاعات الأخرى، وكانت بداية الربط بالانترنت قد عرفت تركيزًا على المؤسسات العمومية، والخاصة قبل أن تنتقل إلى الأفراد في المنازل، وتضطلع مؤسسة اتصالات الجزائر بالدور الأساسي في عمليات الربط بالانترنت. ونتج عن تطور الانترنت في الجزائر ما يعرف بالمقاهي الإلكترونية، والتي لا يمكن إغفال دورها الأساسي في إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت، حيث يمكن تبريره بانخفاض التكلفة التي يدفعها المواطن نتيجة استخدامه للشبكة، كما إرتفع عدد مقاهي الانترنت من حوالي 3603 مقهى سنة 2003 إلى 4297 سنة 2004 ووصل هذا العدد إلى 5000 مقهى في نهاية 2008.[2] كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): عدد مقاهي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2003- 2008)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد مقاهي الانترنت	3603	4297	4820	4867	5000	5000

Source : ARPT,"Rapport Annuel 08", site visite le: 18/03/2013, disponible sur: http://www.arpt.dz/publications/ Rapport_ Annuel / Rapport_ Annuel _FR_2008.pdf, p: 73.

المنارة للاستشارات

وحسب الأرقام التي نشرها الموقع الإلكتروني "إحصاءات الإنترنت العالمية" في 30 جوان 2010 فإن عدد مستخدمين الانترنت في الجزائر وصل إلى 4,700,000. والجدول الموالي يوضح تطور عدد مستعملي الانترنت في الجزائر بين سنتي2000 و2010 حسب الإحصائيات المعلن عنها من طرف الإتحاد الدولي للإتصالات.

الجدول رقم (02): عدد مستعملي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)

السنة	2000	2005	2007	2008	2009	2010
مستعملي الانترنت	50,000	1, 920,000	2, 460,000	3, 500,000	4, 100,000	4, 700,000

Source: Internet world stats, Algerian Internet Usage and Population Growth, site visite le: 18/03/2013, disponible sur: www .internet world stats.com/stats.ntm

2. مؤشر التعليم عبر الشبكة:

إن تحليل مؤشر التعليم عبر الشبكة يدعو إلى ضرورة الكشف عن واقع وأثر تكنولوجيا الإعلام والإتصالات في مجال التعليم، ومحدداته ومدى الإستفادة منه، وتبيين حلوله والعقبات التي تحد من نشره وتعميمه، إذ تعمل تكنولوجيا الانترنت على توجيه مجال التعليم والبحث العلمي، خدمة لمصالح الطلبة والأساتذة. وكمحاولة مهمة في هذا المجال يمثل مشروع شبكة البحوث الأكاديمية *(academic research net work)* أحد التوجهات التي توفر خدمات التكوين، والتعليم والبحث وفق شبكة تكنولوجية تضطلع بمهام توفير الأساسيات في مجال الإتصالات، والبحث العلمي، وهو ما يمهد لإقامة مشروع الجامعة الإفتراضية بالجزائر.[3]

3. مؤشر انتشار الشبكة في المجتمع:

يمكن الإنطلاق من السياسة الحكومية لمعرفة مدى وجود مبادرة نشر تكنولوجيا المعلومات، والتي في مقدمتها تمكين المواطنين من الوصول إلى الانترنت، والتزود بتكنولوجيا المعلومات، إذ يمثل برنامج جهاز كومبيوتر لكل

المنارة للاستشارات

أسرة في الجزائر أحد المنطلقات الأساسية الرامية إلى توسيع إستخدام الشبكات، ونشر التكنولوجيا بين أفراد المجتمع. إضافة إلى محاولة تعميم الربط بالانترنت، التي أصبحت اليوم تتوفر في المنازل والمكاتب الخاصة، إذ تقوم الجزائر في إطار تعميم استخدام الحاسوب الشخصي "أسرتك" *(OSRATIC)*كومبيوتر لكل أسرة بتحقيق الوصول إلى عدد مشتركين يقدر ب 700 ألف مستفيد، وتستورد 50ألف كومبيوتر و250 ألف آلة نسخ سنويا.[4]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشروع رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" حاسوب لكل أسرة أو ما يعرف بإسم "أسرتك" والذي انطلق يوم 22 أكتوبر 2005 من أجل الوصول إلى تسويق مليون حاسوب بنوعيه مكتبي ومحمول، في أجل أقصاه 12شهراً، عرف فشلاً ذريعاً ولم يعمر طويلاً لعدة أسباب شائكة ومعقدة صعبت من مهمة الكشف عن هوية المتسبب في فشله، حيث يتنصل كل مشارك في المشروع عن المسؤولية عنه بخصوص فشل المشروع ويحملها للاخر.

ففيما يحمل المتعاملون الأربعة المساهمون في المشروع وهم: كورتي أنفورماتيك، ساكومي، الفترون، وكينغ لاين كمبيوتر، البنوك العمومية مسؤولية فشل مشروع رئيس الجمهورية، ويتهمونها بالتماطل في دراسة ملفات الزبائن الراغبين في الحصول على قروض لإقتناء الحاسوب، تدفع البنوك العمومية المسؤولية إتجاه هؤلاء المتعاملين وتؤكد أنهم ينقصون من قيمة خدماتها، ويفضلون خدمات البنوك الأجنبية مثل: سوسيتي جنرال وسيتيلام، أما شركتا إنتاج البرامج المعلوماتية إنتال وميكروسوفت فتؤكدان على أنه لا دخل لهما لا من بعيد ولا من قريب في عدم بلوغ الهدف المسطر في المشروع مشددة على أن دورها الوحيد هو ضمان تسويق شرائح الحاسوب. وبعد مرور عدة سنوات لم يتحقق المشروع، وبغض النظر عن الجدال القائم حول مسؤولية فشله بين جميع الأطراف، تم إتخاذ قرار بتوقيف القروض الإستهلاكية من طرف الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهنا اتحد جميع المشاركين في المشروع وحملوا الحكومة مسؤولية الفشل ؟!

المنارة للاستشارات

ولعل هذا ما يبرر إعادة إحياء وإحتواء إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" لمشروع "أسرتك 2" مع توسيع الفئات التي ستستفيد منها لتشمل قطاع التربية، الإدارة، الصحة، المهن الحرة، وفئة المعاقين، مع تحديد إستراتيجية متعلقة بخطة التنفيذ لكل فئة. [5]

4. إنتشار الشبكة في الإقتصاد:

وفق هذا المؤشر عملت الجزائر على محاولة الإستفادة من شبكة الانترنت في المجال الإقتصادي، حيث يمثل مشروع السداد الإلكتروني، والصيرفة الإلكترونية التي تقدمها البنوك أحد الخدمات التي تتم من خلال شبكات إتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها، وفقاً لشروط العضوية المحددة من طرف البنك.[6]

ويمكن القول أن الإقتصاد الرقمي في الجزائر بدأ مع ظهور التعاملات الخاصة ببطاقة السحب الإلكتروني التي كانت بدايتها مع 1997 ، غير أنه وبالرغم من أن هذه البطاقات تمثل خطوة متطورة نحو الإنتقال للإقتصاد الرقمي، بحكم أنها تمثل طريقة السداد والسحب في العالم، فهي لم تحقق إلى حد الآن واقعًا ملموساً في الجزائر، إذ أن استعمال بطاقة السحب الإلكتروني في تونس يضاعف مثيله في الجزائر بخمسة عشر مرة، غير أنه وعلى صعيد التنبؤ بالمستقبل يمكن القول أن مبادرة الجزائر للعمل ببطاقات السحب الإلكترونية، وإمكانية إيقاف محاولات القرصنة بنسبة 99 بالمائة حسب تصريح الشركة، هو مؤشر ايجابي يمكن أن يحقق تقدم في مراحل الإقتصاد الرقمي بالجزائر.[7]

وهنا يرى بعض الباحثين -اعتماداً على مؤشرات البيئة الرقمية- أن الجزائر لا تزال بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال في الإقتصاد. كما أن الواقع يبين أن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال في الجزائر هي حبيسة قطاعات قليلة وأشخاص محددين، وهذا غير

المنارة للاستشارات

كاف لإقامة إقتصاد معرفي فعال، ويكرس الفشل في الإعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة في تدارك التخلف الإقتصادي.

5. مؤشر سياسة الشبكة:

بالنسبة للجزائر يمكن تحديد سياسة الشبكة انطلاقاً من المخطط الإستراتيجي الإلكتروني 2013، الرامي إلى تثمين، ودعم ترقية تحويل التكنولوجيا والمعرفة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة. أما دعم نشر تكنولوجيا المعلومات وسياسة تحرير الإتصالات فيلاحظ هناك حرية كبيرة يتمتع بها مستعملي الانترنت في الجزائر، ودون مضايقات على نطاق واسع من السلطة، حيث وبالرغم من غياب رقابة مركزية على تصفح شبكة الانترنت، تقع المسؤولية القانونية على المحتوى الذي يتم نشره مباشرة على مزودي الخدمة، حيث تنص المادة 14من مرسوم الإتصالات الصادر سنة 1998 على مسؤولية مزودي خدمات الانترنت عن المادة المنشورة، والمواقع التي يقومون باستضافتها.

كما ترصد بعض التقارير أنه في الفترة الأولى لاستخدام شبكة الانترنت في الجزائر شهدت بعض المدن تشديداً على عمل مقاهي الانترنت، من خلال طلب الشرطة من أصحاب المقاهي الإحتفاظ بالمعلومات الكاملة عن الزوار، وتسليم القوائم يومياً لقسم الشرطة.[8] وتذهب بعض الآراء إلى أن التشديد على استخدام الانترنت، والرقابة الدورية على مقاهي الانترنت، يدخل ضمن باب التضييق على الحريات وانتهاكها، غير أن بعض الجهات المهتمة بقضايا الأسرة طالبت بضرورة سن تشريع قانوني ينظم العمل في مقاهي الانترنت، لتفادي التأثير السلبي لهذه الشبكة على الأطفال، من خلال إقامة رقابة أمنية عليها، مع تحديد السن القانوني اللازم لدخولها، وفرض عقوبات صارمة على أصحاب مقاهي الانترنت إذا لم تطبق هذا القانون.[9]

أما تقييم سياسة الوصول إلى شبكة الانترنت في الجزائر، فيمكن القول أن أهم العراقيل التي تحد من استفادة المواطن الحقيقية من شبكة الانترنت هي سوء

المنارة للاستشارات

الخدمات التي تقدمها الشبكة، والتي تنتج عن الإنقطاع المتكرر في الخدمات وتواصل ذلك أحياناً ليوم كامل، مما يؤثر سلبًا على بعض الأعمال، ويؤدي إلى اضطرابات في انجاز المهام.

ومما سبق يمكن القول أن إيجاد بيئة مساعدة على عملية التحول لمفاهيم الإدارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، وما تتطلبه من تحضيرات تقتضي الإهتمام بالقدرات المجتمعية وتنميتها، وبالتالي العمل على الإرتقاء بمجتمع المعلومات وتطويره كمنطق تفرضه مرحلة التحول للحكومة الإلكترونية.

ثانيًا- مضمون إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

1. تعريف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

بقى مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مرحلة متأخرة مفهوم يكتنفه الغموض في أذهان المسؤولين والمختصين والقائمين على قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الجزائر، حيث يتضح من خلال النقاشات المختلفة إنحصار المفهوم في ما يقوم به قطاع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، ويبقى تطبيق الإدارة الإلكترونية مهمة هذا القطاع بشكل إنفرادي، إلى غاية صدور إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" *(E–Algérie 2013)*، وهي الوثيقة التي صدرت في ديسمبر 2008 والتي تمثل حسب ما ورد فيها أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر. وهو عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيات المتطورة في أغلب الإدارات العامة، ومجالات النشاط الإقتصادي، كما تم التخطيط لتعميم مشروع التحول الإلكتروني ومحاولة توسيعه ليشمل كافة المواطنين مع 2013، وهو ما يرمي إلى تعميم النفاذ للخدمات العامة الإلكترونية، والوصول إلى مجتمع المعرفة، حيث تعكس إستراتيجية الجزائر الإلكترونية سياسة الحكومة في الإعداد لإستراتيجية المعلوماتية، حيث كانت انطلاقة المشروع مع 2009 وينتظر تحقيق نتائجه في آفاق 2013.

المنارة للاستشارات

وحسب ما جاء على لسان وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، فإن الوثيقة إن لم تكن هي مشروع الإدارة الإلكترونية، فإن الأكيد أن الإدارة الإلكترونية هي جزء من هذه الوثيقة، حسب ما جاء على لسان الوزير نقلا عن جريدة صوت الأحرار قائلا :" إن مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور... يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الإقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة إتخاذ القرارات." [10]

وتهدف هذه الوثيقة إلى النهوض بالإقتصاد الوطني، وتحسين مكانة المواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وتطوير ودعم المؤسسات الإدارية والإقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق إستعمالهم لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل، وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين. وعليه فإن تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية يكتسي أهمية كبيرة للمواطن والمؤسسة: [11]

- **بالنسبة للمواطن:** إن تجسيد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية سينقص عناء المواطنين في الكثير من جوانب الحياة اليومية، فالإدارة الإلكترونية ستوفر عن المواطن مشقة التنقل لاستخراج وثائقه أو الإستفسار حول انشغالاته، وسيكون كافياً أن يدخل كل مواطن بياناته الشخصية على الشبكة المعلوماتية ليتحصل على وثائقه الضرورية، وهذا فيه ربح كبير للوقت والمال وحتى إقتصاد للمجهود البشري، وهو بالمثل يعود بالإيجاب على إقتصاد البلاد.

- **بالنسبة للمؤسسات:** إن تجسيد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يمكن المؤسسات العمومية وحتى الخاصة من سرعة انتشار المعلومات وتحسين عملية الإتصال مع المواطنين، ولا يخفى على أحد أننا في الجزائر نعاني من أزمة اتصال كبيرة بين المواطن ومختلف مؤسسات الدولة. كما أن هذا المشروع سيضيف ديناميكية وفعالية أكثر إلى المؤسسات الإقتصادية وسيشجع الإستثمارات الداخلية والخارجية.

المنارة للاستشارات

وعليه فإن إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ربط المواطن والإدارات العمومية بنسق إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الإستخدامات المتميزة للإدارة الرقمية. مزايا وفوائد ينتظر المواطن تحقيقها بشرط الإستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء إدارة إلكترونية قوية الأركان، وهذا يتطلب إنتشار الانترنت، توفير التشريعات الراعية لهذه التكنولوجيا، وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الإستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الإلكتروني المتميز.

2. محاور إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013"

تتضمن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ثلاثة عشر(13) محوراً رئيسياً، حيث تحدد هذه المحاور الأهداف الرئيسية والخاصة، والمزمع إنجازها إلى غاية سنة 2013 (انظر الملحق رقم 01)، أما عن مضمون أو محتوى هذه المحاور فيمكن تلخيصها فيما يلي: [12]

المحور الرئيسي (A): تسريع تطبيق تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارات العمومية

اهتمت المحاور الرئيسية لإستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" بما سيحدثه إدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتعزيز استخدامها في الإدارات العمومية، من تحول كبير في الأساليب التنظيمية والأعمال الحكومية بشكل يعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب. إذ ترمي الجزائر في تحولها للحكومة الإلكترونية إلى إعطاء الأولية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال وفي مقدمتها شبكة الانترنت التي تسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي، ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وهو ما يوجب ضرورة فك مركزية تسيير المعلومات، بهدف تحسين نوعية

المنارة للاستشارات

عملية صنع القرار، وتجدر الإشارة إلى أن محاولة الجزائر تسريع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإدارة العمومية يعرف مراحله الأولى، ولذلك وضعت أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية تخص الجوانب التالية:[13]

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية، ووضع نظم إعلام مندمجة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.
- إستكمال الشبكات والمنظومات على مستوى الشبكات الداخلية والشبكات المحلية، والتي تخص إقامة دعامات تراسل المعلومات الجغرافية.

المحور الرئيسي (B): تسريع إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الشركات

تمثل وسائل التسيير والإدارة المتطورة الضامن الوحيد لبقاء إدارتنا في ظل العولمة، فبفضل الانترنت أصبحت السوق عالمية في إقتصاد يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، ولهذا تم تحديد الهدف الأساسي المتمثل في إدماج تكنولوجيات الإعلام والإتصال في القطاع الإقتصادي، ودعم إمتلاك تكنولوجيات الإعلام والإتصال من قبل الشركات، وتترتب عن ذلك أهداف ثلاثة تتمثل في:

- دعم تكنولوجيات الإعلام والإتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات.
- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

المحور الرئيسي (C): وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح نفاذ المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والإتصال

فمن الضروري مواصلة عملية تعميم الوصول إلى الانترنت، إذ يجب أولاً توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني بالإستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية، من قاعدة المعارف والعلم الهائلة

المنارة للاستشارات

المتمثلة في الانترنت. وتشكل عملية تعميم الوصول إلى الانترنت هدفاً رئيسياً يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة تشمل في:

- إعادة بعث مشروع "أسرتك" عن طريق توفير حواسب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين، ومضامين متميزة لفائدة كل فئات المجتمع.
- الزيادة بشكل معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت والحظائر المعلوماتية.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت.

المحور الرئيسي (D): دفع تطوير الإقتصاد الرقمي

يتمحور الإقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية هي: البرمجية، الخدمات والتجهيز، ولذلك وجب العمل على تشجيع إنشاء الشركات في مجال إنتاج المضامين المحلية بصفتها محركاً للإبتكار رغم ما يعانيه هذا المجال من نقائص، فمن الممكن تفعيل خبرات ومهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى. لذلك يكمن الهدف الأساسي المسطر ضمن هذا المحور في:

- تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والإتصال تطويراً مكثفاً.
- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013".
- توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية والوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز.
- توجيه النشاط الإقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال نحو التصدير.

المحور الرئيسي (E): تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع

المنارة للاستشارات

يجب أن تكون شبكة الإتصالات ذات التدفق السريع قادرة على توفير الخدمات الضرورية عبر أرجاء الوطن بنوعية وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية، وفي هذا الصدد فإن الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في إنجاز بنية تحتية للإتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤَمّنة وذات خدمات عالية الجودة عن طريق:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للإتصالات.
- تأمين الشبكات.
- التسيير الفعال لإسم نطاق "dz".

المحور الرئيسي (F): تطوير الكفاءات البشرية

إن تعزيز البني التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصال يجب أن يصاحبه إجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية، وهذا يتطلب إعادة النظر في مجال التكوين وتطوير الكفاءات الإجتماعية. حيث أن رفع كفاءة القوى العاملة التقنية والفنية، التي تطرح كضرورة ومطلب أساسي في التحول الناجح نحو الإدارة الإلكترونية، أصبحت مهمة قبل التفكير في شكل التحول الإلكتروني للإدارة العامة المراد إتباعه، وضمن هذا الإطار تركز المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية على تطوير الكفاءات البشرية، وترقية البنى والهياكل التحتية - وما تشمله من مبادرات تعميم النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والإتصال -بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الموارد البشرية، بهدف تعميم أفضل وكامل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، وكذا ضمان تملكها على مستويات عدة ومختلفة، حيث يتجه المشروع الإلكتروني الجزائري لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسيين هما:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- تلقين تكنولوجيا الإعلام والإتصال لجميع الفئات الإجتماعية.

المنارة للاستشارات

وعليه فإن القدرة على الإستخدام الجيد للتقنية يطرح ضرورة تزويد الإدارات التي تشهد عملية تحول إلكتروني بموارد بشرية مؤهلة في مجال التقنية الحديثة، تضطلع داخل الإدارة بمهام التدريب، الصيانة التقنية لتسهيل مراحل التحول الإلكتروني، والتمكن من تخفيض حدة مقاومة التغيير التكنولوجي داخل الإدارات. وإذا كانت بطاقة السحب المغناطيسية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر ستعوض الصك البريدي ، فان الأمر يتطلب أن تحظى بقدر أكبر من الإهتمام من قبل الجمهور، الذي يجب تحسيسه هو الاخر وحثه على ضرورة، وأهمية استخدام هذه الوسيلة المالية الجديدة، وهي المهمة التي توكلها المؤسسة إلى أعوان بريد الجزائر وبالخصوص أعوان الشبابيك.[14]

وفي هذا الصدد، إقترح بريد الجزائر عملية التكوين عن بعد المسماة "تراينبوست" والتي أشرف عليها الإتحاد البريدي العالمي، وهدفها تحسين معلومات ومعارف أعوان البريد حسب ما ورد في تعلمية الإتحاد، وللتقدم للمشاركة والإستفادة من هذه الدروس يكفي أن يكون لدى العون مجموعة من المعارف الأساسية والقاعدية، إمتلاك جهاز حاسوب، وخط ربط بشبكة الانترنت وعنوان البريد الإلكتروني، تكوين يضم في المتوسط خمس ساعات أسبوعياً على إمتداد ثمانية أسابيع لإستكمال جميع الوحدات التعليمية وينتهي بتسليم شهادة من الإتحاد البريدي العالمي، ويشمل التكوين عدة تخصصات منها: الإصلاح والضبط الإداري، العمل البريدي، الموارد البشرية، والتكنولوجيات البريدية.[15]

المحور الرئيسي (G): تدعيم البحث التطوير والإبتكار

إن الإقتصاد القائم على المعرفة يستلزم تفاعلاً قوياً بين البحث والتطوير وعالم الإقتصاد، فالإبتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال التكنولوجيا ولهذا الغرض يختص الهدف الرئيسي لهذا المحور بتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، عن طريق:

المنارة للاستشارات

- تعزيز نشاط البحث، التطوير والإبتكار، وذلك عن طريق التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث.

-حشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات.

المحور الرئيسي (H): تطوير الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي) الوطني

إن الترتيبات والتشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن إستخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشياً مع الممارسات الدولية، ومتطلبات مجتمع المعلومات، وبالتالي فإن الهدف الأساسي لهذا المحور يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، وهو ما يتطلب تحديد إطار تشريعي وتنظيمي مناسب.

المحور الرئيسي (I): الإعلام والإتصال

يلعب الإعلام والإتصال دوراً هاماً في الإقتصاد القائم على المعرفة، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الإتصال ثراء وأهمية أكبر، لذلك تهدف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" في هذا الشق إلى التحسيس بدور التكنولوجيا والإتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلد، وذلك عن طريق:

- إعداد وتنفيذ مخطط إتصال حول مجتمع المعلومات.
- إقامة نسيج جمعوي كإمتداد للمجهود الحكومي.

المحور الرئيسي (J): تعزيز التعاون الدولي

يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال بعدد هائل من المشاريع، لا سيما مع الإتحاد الأوروبي في إطار مشروع "ميدا2"، ويهدف تعزيز التعاون الدولي إلى امتلاك التكنولوجيات والمهارات وتحسين صورة البلد خارجياً، وذلك عن طريق:

- تفعيل المشاركة في الحوار والمبادرات الدولية.

المنارة للاستشارات

- إقامة شراكة إستراتيجية بهدف امتلاك التكنولوجيات والمهارات.

المحور الرئيسي (K): آليات التقييم والتابعة

يتضمن هذا المحور ضرورة تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والإتصال على التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، وبإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي" الجزائر الإلكترونية "من جهة أخرى، وذلك إعتماداً على الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية وإعداد مؤشرات ملائمة.

المحور الرئيسي (L): الإجراءات التنظيمية

يتطلب تنفيذ إستراتيجية تطوير مجتمع المعلومات دعماً مؤسساتياً هاماً، يأخذ بعين الإعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وفي إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي، تم تشكيل لجنة وزارية تدعى "اللجنة الإلكترونية" *(E- Commission)* برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال، كما تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في وضع تنظيم التنفيذ الفعلي للمخطط الإستراتيجي "الجزائر الإلكترونية" بفضل تأطير فعال ومتابعة دائمة وتنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين، وذلك من خلال:

- تدعيم الإنسجام والتنسيق وطنيًاوبين القطاعات.
- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئة المتخصصة.

المحور الرئيسي (M): الموارد المالية

يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد وبالتالي لابد من إستغلال جميع مصادر التمويل المتاحة إستغلالاً جيداً، كما أنه يجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو المادية مقرونة

المنارة للاستشارات

بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن، ويستلزم الأمر كذلك ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وفي الأخير يمكن القول أن الآليات العملية التفصيلية الخاصة بالمحاور التي تتضمنها إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" تتمثل في إدخال تكنولوجيات المعلومات والإتصال في الإدارات، وتعزيز إستخدامها، ووضع مختلف خدماتها على شبكة الأنترنت وتوفير المعلومات في أي وقت وأي مكان، وتم في هذا الإطار وضع أهداف خاصة وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية لإستكمال البنى الأساسية المعلوماتية ونشر تطبيقات قطاعية متميزة وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والعمال والإدارات الأخرى.

ومن خلال مضمون الوثيقة التي تعتبر متأخرة مقارنة بحجم وأهمية الحكومة الإلكترونية، فهو مشروع طموح إذا تم تطبيقه بعناية ودقة، عن طريق توفير مقومات النجاح الحقيقية كالقيادة الراشدة والتخطيط الإستراتيجي على المدى البعيد، وتوفير الكفاءات البشرية والموارد المالية اللازمة مع التسيير العقلاني لها وتزويد المشاريع بآليات المتابعة والتقييم الحقيقي لأهداف المشروع.

ثالثًا- معوقات تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

بعد مرور عدة سنوات على انطلاق إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"لم تتحقق أهم المحاور الرئيسية والأهداف التي من أجلها وجد المشروع باعتراف القائمين على المشروع في حد ذاتهم، وذلك بفعل مجموعة المعوقات التي حالت دون تقدم المشروع. والمتمثلة في:[16]

1. وجود عدد غير كافي من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والإتصال:

بالرغم من المجهودات المبذولة من أجل تنمية الكفاءات في هذا المجال، إلا أنّها تبقى غير منظمة مقارنة مع تحديد الحاجيات الهائلة والضرورية لتشييد مجتمع المعلومات، والتي تقدر ب 100 ألف مستخدم. وهذا ما دفع القائمين على المشروع بالتشاور مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إعادة تنظيم الإلتحاق بالتكوين

المنارة للاستشارات

العالي في مجال المعلوماتية والإتصالات وتحديد إجراءات ومعايير توجيه جديدة للإلتحاق بشعب تكنولوجيات الإعلام والإتصال، للوصول إلى تخرج 15 ألف مهندس أو شهادة معادلة (ماستر مهني) في سنة2011 والوصول بهذا الرقم إلى 20 ألف سنة 2013، وإنشاء مؤسسة دولية للتكوين العالي في ميدان تكنولوجيا الإعلام والإتصال، تحديد المهن المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وتكثيف التكوين المهني فيها بصفة ملموسة.[17]

2. تأخر إستكمال البنية التحتية للإتصالات وتباينها:

يتجلى ذلك في ضعف مؤشر البنية التحتية لمشروع التحول للإدارة الإلكترونية، حيث يطرح تساؤل اليوم حول التأخر الحالي في الجزائر، وتدهور واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالمقارنة مع جيرانها في المغرب العربي، وقد حاولت بعض الآراء الإجابة على هذا التساؤل، بالقول أن الجزائر كانت أولى الدول الأفريقية، في مجال استخدام تقنيات الحاسب الآلي خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينات، وأول بلد عربي يستخدم جهاز الكومبيوتر في الإدارة، إلا أن السنوات الصعبة التي قوضت الإقتصاد بأكمله أدت إلى التأخر في الإستثمار (الإستثمار في التكنولوجيا الحديثة) وضعف برامج التنمية.[18]

بالإضافة إلى أن هناك تباينًا في توفر التكنولوجيات بين الشمال والجنوب وحتى بين مناطق الشمال ذاتها هناك تأخر في الهياكل القاعدية للإتصالات السلكية واللاسلكية لسببين:[19]

- أولها أن تكنولوجيا الإتصالات الرقمية تتطور بسرعة فائقة أكثر منها عندما كنا في عصر التكنولوجيا التماثلية، لذلك يجب بذل مجهودات كبيرة للحاق بها، وهذا ممكن لأنه بقدر سرعة تطورها فهي أيضا تتميز بسهولة إدراكها؛
- والسبب الثاني هو أن هذه التكنولوجيا عبارة عن سلسلة للرقمنة، أجزاؤها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. لذلك فإن هذا المشروع يتطلب مجهودات كبيرة فيما يخص توفير الهياكل القاعدية الضرورية.

المنارة للاستشارات

3. ضعف مجتمع المعلومات:

تعاني الجزائر من الأمية التعليمية وبشكل أكبر الأمية الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة منها انخفاض معدل الدخل، ضعف البرامج التعليمية في أطوار تعليمية مختلفة، وهو ما أثر سلباً على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التحول الإلكتروني، ويساهم في ثقافة التغيير داخل الإدارات، إذ أن الجزائر وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بناء الإطار العام لهذا المجتمع.

ومثال ذلك محدودية إستخدام الأنترنت في الجزائر، فنسبة إستخدام هذه التقنية الواسعة الإنتشار عالمياً لازال ضعيفاً في الجزائر مقارنة بدول الجوار، إذ تبلغ في المغرب مثلا نسبة 14 بالمئة في حين أنّها لا تتعدى نسبة 5.5 بالمئة فقط في الجزائر، حيث صنف تقرير (2010/2009) صادر عن المنتدى الإقتصادي الدولي الجزائر في المرتبة (113) عالمياً في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال من بين (133) دولة في العالم، مشيراً إلى أن الجزائر تراجعت خلال سنة واحدة بـ(6) مراتب كاملة، محتلة بذلك المرتبة (13) على المستوى العربي. كما أشار التقرير إلى أن الجزائر في تراجع مستمر في ميدان التكنولوجيات الحديثة واستعمالها. كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر في استعمال تكنولوجيا الإتصال (2010/2009)

ترتيب الجزائر من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي من مجموع 133 بلد	
الإستخدامات الشخصية	93
المشتركين في الهاتف النقال	66
مالكي أجهزة كمبيوتر شخصية	111
مشتركي في شبكة الانترنت	81
مستخدمي الانترنت	91
استخدام الانترنت في المدارس	123
الإستخدامات في مجال الأعمال	133
	126

المنارة للاستشارات

استخدام الرخص التكنولوجية الخارجية	130
قدرة أو درجة الإستيعاب للتكنولوجيا لدى المؤسسات	129
القدرة على الإبداع والابتكار	133
مدى التوسع في استخدام الانترنت	106
تصدير الصناعات الإبتكارية	120
تصدير التكنولوجيا العالية	
استخدامات التكنولوجيا من قبل الحكومة	128
مدى نجاح الحكومة في الترويج لتكنولوجيات الإعلام والإتصال	112
مؤشر لخدمات حكومية على الشبكة	120
مدى فعالية استخدام الحكومة لتكنولوجيا الإعلام والإتصال	127
تواجد تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الوكالات الحكومية	116
المشاركة الإلكترونية مؤشر عام 2009	

المصدر: الجزائر واستعمال تكنولوجيا الإتصالات:
http://4algeria.com/ib/showthread.php?t=215900

4. تأخر التعاملات المالية الإلكترونية:

لا تزال التعاملات المالية الإلكترونية بالنسبة للجزائر في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال هناك فئات واسعة من المتعاملين الإقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من إستعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم، بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباتهم.

5. محدودية الجانب التشريعي:

إن غياب التشريع الإلكتروني ومحدودية الإطار القانوني المنظم للمعلومات يضع مرحلة التحول الإلكتروني أمام العديد من الإشكالات، التي تتعلق بتداول المعلومات، ونوعية هذه المعلومات المتداولة ومحتواها، والى عنصري الخصوصية والهوية، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالأشخاص، حيث أصبحت هذه

المنارة للاستشارات

الإشكالات القانونية حاجزًا أمام التحول نحو الجزائر الإلكترونية، إذ وإلى حد الآن تفتقر الجزائر إلى نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات، وطريقة التعامل معها عن طريق التكنولوجيا الحديثة.[20]

حيث أن المواطن أثناء تفضيله للتعاملات الإلكترونية على حساب التعاملات التقليدية هو بحاجة إلى وجود بيئة تشريعية ضامنة لما يقوم به من تعاملات، وهنا تكمن أهمية القواعد القانونية في مشاريع الحكومة الإلكترونية انطلاقاً من كونها تخلق ثقة، وأمان لدى الأفراد والمتعاملين، ضمن دائرة الخدمات الإلكترونية. ولقد ظل قطاع البريد والمواصلات إلى غاية سنة 2000 خاضعاً أساساً لأحكام الأمر رقم 75- 89 الصادر سنة 1975 حيث كانت وزارة البريد والمواصلات تمارس في ظل نظام الإحتكار وظائف متعامل البريد ومتعامل المواصلات، إلى غاية إقامة المحيط التنافسي المقرر في القانون رقم 2000 - 03 عبر مراحل، وفقاً لإعلان السياسة القطاعية الذي سمح بإعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي أولاً، ثم بوضع آليات ضبط متميزة من أجل إصطحاب ومواكبة تحولات القطاع، لكن الملاحظ رغم ذلك أن الترسانة القانونية لا تغطي إلا جزئياً القضايا القانونية المترتبة عن إستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وبناء مجتمع المعلومات.

6. المعوقات الإجتماعية والثقافية:

وهي تلك التي تتصل بالقيم والعادات الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، فالتكوين الثقافي يمثل مجموعة القيم والإتجاهات السائدة في المجتمع، وفي هذا السياق فإن شيوع قيم جودة الحياة تدفع بإتجاه تكوين أنماط ثقافية وسلوكية معينة، كالإتجاه نحو مجتمع الإعلام والمعلومات الذي يميز مختلف التجمعات السكانية اليوم.[21] حيث أن الثقافة السائدة في الجزائر ليست متفتحة على تكنولوجيات الإعلام والإتصال بالقدر الذي يساير تنفيذ محاور إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" بفعالية وسرعة، ولعل نسبة 5.5 بالمئة دليل على درجة التأخر التكنولوجي الذي يعانيه المواطن الجزائري، وهنا يطرح السؤال التالي: هل تم تهيئة

المنارة للاستشارات

قاعدة ثقافية بين أوساط المواطنين قبل إطلاق المشروع بإعتبارها الضمان الوحيد لنجاح المشروع ؟.

7. الحواجز الجغرافية والسكانية:

تمثل الحواجز الجغرافية والسكانية عائقاً كبيراً في وجه إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، ويتعلق الإشكال بالتركيبة الجغرافية التي تعيق توزيع البنية التحتية التكنولوجية بين القرى والأرياف وما يترتب عن ذلك من جهود مضاعفة وأعباء إضافية، وكذلك عنصر التوزيع السكاني الغير المتوازن بين المناطق من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب خاصة. وتشكل اللغة تحدياً خاصاً بالنسبة للجزائر من حيث المحتوى المعلوماتي فلازالت اللغة الإنجليزية هي سيدة الموقف على مستوى الشبكة العنكبوتية، وهنا تطرح إشكالية تتعلق بعدم قدرة الهيئات المختصة في الجزائر على تطوير محتوى معلوماتي عربي طالما أن التكنولوجيا ليست محلية الصنع على مستوى الجزائر، وذلك ما يخلق مشكلة تتعلق بالتكيف مع هذه التكنولوجيا التي لا تتوافق مع اللغة العربية خاصة البرامج. وبالتالي فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات التي تتوافق مع محتوى اللغة العربية يعتبر أمراً ضرورياً لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، والتعامل بفعالية مع هذه التكنولوجيا، ويتضمن ذلك على الأقل وكحد أدنى من الخدمة مواقع الويب الخاصة بالوزارات الحكومية، ومختلف الإدارات العامة الكبرى في الجزائر.

8. العوائق التقليدية:

والتي أصبحت عرفاً من الأعراف الإدارية في الجزائر، فالبيروقراطية الموجودة في مجمل الإدارات والهيئات أصبح لها جذور عميقة في كل المصالح والإدارات، وهو ما نتج عنه الشّلل التام لهذه الأخيرة وتردي الخدمة المقدمة وإنخفاض المردودية. بالإضافة إلى شبح الفساد، الرشوة والمحسوبية، وهي مظاهر أصبحت مرادفة للعمل الإداري، وهو ما يبرر وصف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر بالدولة الغارقة في الفساد، ففي سلّم تقرير المنظمة لسنة 2010 إحتلت الجزائر المرتبة (105) عالمياً

المنارة للاستشارات

بعد حصولها على (2.9) نقطة من عشرة نقاط، وهي نقطة ضعيفة جداً بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، فهي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من ثلاثة نقاط هو مرادف لإنتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة وإدارة تلك الدولة.[22]

وهذا ما أكده ضمنياً نص خطاب رئيس الجمهورية في27 أفريل 1999 "...إن الدولة مريضة معتلة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف والنفوذ بالسلطة، وعدم جدوى النفوذ والتظلمات مريضة بالإمتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، ونهبها بلاناه، ولا رادع كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمائر الحية، والإستقامة، وحالت بينهم، وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة وشوهت مفهوم الدولة، وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه..." [23]

وفي الأخير يمكن القول أنه وأمام كل هذه الصعوبات، تبرز الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في صياغة إستراتيجية الجزائر الإلكترونية مع توفير المتابعة الدورية لخطوات التحول الإلكتروني، داخل الإدارات والمؤسسات العمومية، ومحاولة وضع حلول دقيقة لمختلف ما يعترض تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال، خاصة فيما يتعلق بتطوير المحتوى الرقمي، وتوفير الأطر القانونية والتشريعية الضامنة لحماية عملية التحول.

رابعًا- تمديد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" إلى نهاية 2018

قال الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، محمد بعيط، أن نسبة تقدّم أشغال إستراتيجية الجزائر الإلكترونية تجاوزت نسبة 55 بالمئة، مضيفاً، أن حكومة بلاده قررت تمديد مشروع الجزائر الإلكترونية إلى نهاية 2018، أي لمدة خمس سنوات إضافية، حيث لن يتم اختتام تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" خلال سنة 2013 وإنما سيتواصل تجسيد المشروع لسنوات أخرى. مشيرًا إلى أن الحكومة أقرت الإستعانة بشركات أمريكية لتعميم استعمال

المنارة للاستشارات

تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الجزائر ضمن المشروع الإلكتروني. كما أنه تم الإتفاق مع السفير الأمريكي في الجزائر هنري منشر، على أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ملفاً كاملاً بأسماء الشركات المعنية بدخول السوق الجزائرية، واقتراحاتها لتطوير إستراتيجية "الجزائر الالكترونية". [24]

في حين كشف عضو مشارك في إعداد النسخة الأصلية لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية، يونس قرار في تصريح لجريدة "الفجر"، أن ما يتداوله المسؤولون بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال بشأن إنجاز 55 بالمئة من المشروع كذبة لا أساس لها من الصحة، معتبراً أن المشروع مجمد منذ اقتراحه سنة 2009، أين تم طرحه على المجلس الإقتصادي والإجتماعي (كناس) لإثرائه، حيث دامت العملية شهرين كاملين، ليتم نقل النسخة الرئيسية للبرنامج والمتضمنة في 600 صفحة إلى الوزارة الأولى، في انتظار المصادقة عليه عبر مجلس الوزراء والتوقيع على الغلاف المالي الذي ستخصصه الدولة للمشروع المقدر بـ 4 مليار دولار، وهذالم يتم لحد الساعة. وهو ما يحول حسب رأيه "الجزائر الإلكترونية" إلى مجرد مشروع وهمي بقيمة 4 مليار دولار، كما تم تعيين مسؤولين بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال للإشراف على سير العملية التي لم تنطلق أساساً، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات، لاسيما أن الوزارة كثيرًا ما تتواصل مع المواطنين وحتى مع رئيس الجمهورية، وتؤكّد أنها جسّدت العديد من الأهداف المسطرة في برنامج الجزائر إلكترونية الممتد من 2009 إلى 2013، حيث لم يبق إلا سنة واحدة على انقضاء آجال تنفيذ المشروع. [25]

وعليه فإن عدم قدرة الجزائر على تنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يحتم عليها إعادة النظر في مشروعها الإلكتروني، انطلاقاً من توفير منهجية دقيقة للتعامل مع فجوة النظرية والتطبيق التي تعني اختلاف سمات النموذج المقترح، مع الواقع الذي يعملون فيه، فهم يطرحون نموذجاً طموحاً، ويشرعون في تنفيذه إلا أن الواقع لا يستجيب لطموحاتهم. ويمكن معالجة فجوة النظرية والتطبيق بطريقتين: [26]

المنارة للاستشارات

الطريقة الأولى: تعديل النظرية والنموذج المقترح ليصبح أكثر توافقاً مع الواقع

وذلك من خلال التركيز على الخدمات الإلكترونية في المناطق ذات البنية الأساسية المناسبة، أو التركيز على عدد أقل من الخدمات العامة الضرورية، بدلاً من توزيع الجهود في رقم الخدمات التي لا يمكن التعامل معها طبقًا للإمكانات المتاحة في الواقع. وحسب الخبراء فإن أهم ما كان وراء تعطيل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، هو خوضه في العديد من التفاصيل التي تستلزم أكثر من خمس سنوات لتنفيذها.

الطريقة الثانية: تغيير الواقع ليصبح أكثر توافقاً مع النظرية والنموذج المقترح

وذلك بحل مشكلة نقص التمويل، من خلال إدخال قطاع حكومي أخر أكثر قدرة مالية وتمويلية، ليساهم في عملية التطوير والبناء. حيث كشف خبراء أن سبب فشل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية هو عدم مشاركة القطاعات الوزارية المختلفة بالتنسيق مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال في تجسيد المشروع، باعتبار أن المشروع كان واسعاً جداً وتضمن تفاصيل صغيرة تسببت في تعطيل تنفيذه، مشيرين إلى أن مشروع بضخامة "الجزائر الإلكترونية" لا يجب أن يتم تسليمه إلى وزارة البريد لوحدها وإنما كافة القطاعات معنية بالتنفيذ.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

تمثل إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" أول وثيقة رسمية محددة لملامح التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وهو مشروع خماسي يمتد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 يضم ثلاثة عشر محوراً رئيسياً تمثل العناصر الرئيسية لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز أداء الإقتصاد الوطني والشركات والإدارة. كما يهدف إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والإبتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال ورفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

وإلى غاية اليوم لا زالت سيرورة عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في إطار إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" تسير ببطء مقارنة مع ما كان مبرمجاً، في ظل بروز عدة معوقات تقف حائلاً أمام تسريع وتيرة هذه العملية. حيث أشار تقرير لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال مع مطلع سنة 2009 إلى أن الوزارة عجزت عن انتهاج إستراتيجية واضحة ومنسجمة، من شأنها تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، وينطلق التقرير الوزاري من تحديد مكامن الضعف من خلال التأخر في تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية بدليل ضعف استخدام الانترنت وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، عبر كامل القطر الجزائري، ويؤكد أن الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر في صياغة خطة تحول إلكترونية، وكذا حاجتها إلى تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف كمية ونوعية محددة بوضوح، بناءاً على تطوير المؤشرات المتعلقة بالجدوى، النفاذ، التحضير الرقمي إضافة إلى تعميم نشر تكنولوجيا الإعلام والإتصال، والتحضير الجدي فيما يتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

وعليه فإن إعادة تفعيل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يجب أن ينطلق من عدة اعتبارات أهمها:

المنارة للاستشارات

- إن نجاح إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، مرهون بوجود ما يصطلح عليه اسم "المواطن الإلكتروني" الذي بحوزته جهاز كمبيوتر، وبإمكانه النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية بالسرعة الفائقة، وبأسعار معقولة، وهو ما يتطلب تطوير المنشآت القاعدية الإلكترونية، تزامنا والاستكمال التدريجي لتنفيذ مشروع التحول الإلكتروني خلال السنوات القادمة.

- ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، فمشروع بهذا الحجم يتطلب تنسيقاً على مستوى عال لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز وموقع القرار والسلطة، فيستحيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعًا بهذا الحجم يمس كل القطاعات، فالمشروع يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم والآجال وإرادة سياسية على مستوى عال.

- إن العجز عن تنفيذ مخططات تعود لسنة 2008 يتطلب تنصيب مرصد وطني لتقييم المشاريع ومرافقتها رغم الوعود المتكررة من الوصية بتنصيب هذه الهيئة المشكلة من كل الفاعلين، الأمر الذي يرهن تحقيق مشاريع كبرى على غرار "التجارة الإلكترونية"، "التربية الإلكترونية" و"الصحة الإلكترونية"، كما طالب الخبراء بضرورة التفكير في حلول ومشاريع جديدة عوض إعادة بعث مشاريع قديمة ثبت فشلها، في إشارة منهم لمشروع "أسرتك 2"، الذي تقرر إعادة بعثه سنة 2011.

وفي الختام نشير إلى أنه هناك مبادرات في مجال الخدمة الإلكترونية عرفتها بعض التجارب القطاعية على غرار قطاع البريد والإتصالات، التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع العدل، قطاع البنوك وقطاع التكوين المهني والتربية الوطنية. ويعتبر ما تم تسطيره من مشروع يهدف إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر والحالة المدنية أهم خطوة في تفعيل الجزائر الإلكترونية حيث تم الشروع في تجريب جواز السفر البيومتري الإلكتروني في عينة من البلديات، وإطلاق نموذج لشهادة ميلاد خاصة، وعملية تصوير سجلات الحالة المدنية بواسطة السكانير على مستوى عدد من البلديات النموذجية، في حين يرتقب رقمنة السجل الوطني للحالة المدنية سنة 2013.

المنارة للاستشارات

المراجع والهوامش:

[1]: عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010، ص: 125.

[2]: نفس المرجع السابق والصفحة.

[3]: Kamel benelkadi, les craintes des providers, El watan du 30 septembre 2002.

[4]: سهام بلقمري، التعليم الإلكتروني: رؤية مستقبلية جديدة (الجزائر نموذجًا)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007، متوفر في: www.ulum.nl

[5]: رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة تيزي وزو، 2011، ص ص: 163،164.

[6]: عمار عماري وآخرون، واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والإسلامي، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة ورقلة، 2007، ص ص: 130، 131.

[7]: نفس المرجع السابق، ص ص: 133، 134.

[8]: الحجب والرقابة والمصادرة، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/15 على الساعة 15:00 متوفر على الرابط التالي:
http// www.openarab.net/reports/net2006/algeria html

[9]: نحو رقابة شديدة على مقاهي الانترنت، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/10 على الساعة 10:30 متوفر على الرابط التالي:
http// www.el-bilad.com/article.php ? codear =4010

[10]: ف. بعيط، الحكومة الإلكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الإقتصاد، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/02 على الساعة 10:00 متوفر على الرابط التالي:
http://www.saut-ahrar.net/online/mudules/php?name=news file=article8sid=7371

[11]: مشروع الجزائر الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية عالية، الجزائر نيوز، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/02 على الساعة 10:00 متوفر على الرابط التالي:
http://www.djazairnews.info/dialogue/49-2009-03-26-18-36-48/39339-2012-05-27-17-0805.html

[12]: موقع وزارة البريد وتكنولوجيات المعلومات والإتصال: "الجزائر الإلكترونية 2013"، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/12 على الساعة 18:00 متوفر على الرابط التالي:
http:// www.mptic.dz/fr/?E-Algerie-2013

المنارة للاستشارات

[13]: République Algérienne Démocratique et Populaire, e-COMMISSION : e-Algérie 2013, Synthés, décembre 2008 , p7,8

[14]: Utilisation de la carte CCP, Le facteur, Direction de la cmmunication d'Algérie poste, N° 63, Janvier 2009, p: 09.

[15]: centre national des imprimés, Revue le Facteur, Volume 76, Alger, février 2010, p: 07.

[16]: أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010، جامعة ورقلة، ص ص: 293،292.

[17]: موقع الجزائر المعلومات وتكنولوجيات البريد وزارة والإتصال: "الإلكترونية 2013"، تمت زيارة الموقع يوم 2013/02/29 على الساعة 15:00 متوفر على الرابط التالي:
http:// www.mptic.dz/fr/?E-Algerie-2013

[18]: e-Algérie 2013 donnera un nouveau souffle pour le développement des TIC et des entreprises du secteur, site visite le: 03/03/2013, disponible sur : http://www.cio-mag.com/algerie-2013,page

[19]: مشروع الجزائر الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية عالية، مرجع سبق ذكره.

[20]: فريق بحث الإدارة العامة، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006، الجزائر، ص: 23.

[21]: قاسم حجاج، التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، مجلة الباحث، العدد الثاني، 2003، ص: 89.

[22]: تقرير منظمة الشافية الدولية، 2010.

[23]: عماد صلاح عبد الرزاق داود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص: 173.

[24]: إيمان كيموش، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/21 على الساعة 14:00 متوفر على الرابط التالي:
http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20120722084926/

[25]: إيمان كيموش، جريدة الفجر، تمت زيارة الموقع يوم 2013/03/21 على الساعة 14:00 متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-fadjr.com/ar/economie/221475.html

[26]: ريتشارد هيكس، الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكتروقراطية (نشرة خلاصات كتب المدير والأعمال)، الشركة العربية للإعلام العلمي، العدد 259، القاهرة، 2003، ص: 7.

المنارة للاستشارات